Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

12 Septembre 2011
12 شتنبر 2011

Hespress هسبريس

نصيحة مفتوحة من الشيخ الفزازي إلى الأستاذ إدريس اليزمي

بسم الله الرحمن الرحيم

تابعت اللقاء الذي جمعك – أستاذ اليزمي - بمدعوين ممثلين للمجتمع المدني في بعض الدول العربية الذين تحدثوا عن الثورات والربيع العربي... وذلك خلال الندوة التي نظمها حزب الخضر الفرنسي أواخر أوت الماضي بفرنسا.
وإني إذ أثمن دعوة حزب الخضر الفرنسي لشخصكم والجلوس جنبا إلى جنب مع ممثلين للثورات العربية لكونكم علما بارزا في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ولأن الحزب لم يستدع مثل الملحدة زينب الغزوي للحديث عن (الثورة) المغربية، لأنه ليست هناك في بلادنا أي ثورة ولا هم يحزنون...آخذ عليكم سقوطكم في فخ استفزازي نصبته لكم تلك التافهة كما هو آت.
وما يحسب لحزب الخضر الفرنسي هو دعوته لكم مع علمه بكونكم تمثلون مؤسسة حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، بل تمثلون ملك البلاد نفسه في تلك الندوة على الأقل بصفتكم مستشارا للعاهل المغربي في مجال حقوق الإنسان، وهذا يشي بأن المغرب الرسمي بجلوسه ممثلا في شخصك جنبا إلى جنب مع ممثلين للثورات العربية يشي بأنه سلك مسلك الثورات الإصلاحية أي الاعتراف بأن الملك محمد السادس هو أحد الثوار على الفساد والاستبداد.
إنني صدمت بعنف جراء تصريحاتك في ردك على الملحدة زينب الغزوي وهي تهاجمك شخصيا بسبب بعض مواقفك الحقوقية وقضايا أخرى أعلم أنه لا ناقة لك فيها ولا جمل، حيث حاولت أن تدافع عن نفسك أمام التصفيقات الحارة التي تخللت كلمة زينب الغزوي فجئت بالطامات التي لا تليق بحال من الأحوال بشخص يمثل أمير المؤمنين في بلد إسلامي دينه الإسلام وشعبه مسلم.
أن تعتقد ما تشاء، وأن تفعل ما تشاء، هذا حقك ولا يمكن لأحد أن يصادره منك. لكن أن تتحدث من موقعك الرسمي وبصفتك أحد الوجوه الممثلة لشعبنا المسلم في دولة أجنبية وتقول بأنك مع التسوية بين الرجل والمرأة في الإرث، وأنك مع زواج المسلمة بغير المسلم ضدا على شريعة الله تعالى... فهذا صادم لنا نحن المسلمين في مغربنا المسلم، ولا يشرفنا هذا الموقف منك قيد أنملة أيها الأستاذ الحقوقي الممثل لأمير المؤمنين.
ليس هذا مكان الحديث المفصل عن المساواة في الإرث بين الذكر والأنثى في الإسلام ولكني أقول لك على عجل بأن الشريعة الإسلامية تعطي الذكر مثل حظ الأنثيين في ما يخص الأولاد فقط وليس في عموم تقسيم التركة. وعليك أن تعلم أن الشريعة الإسلامية تسوي بين الرجل والمرأة في حالات أخرى كقوله تعالى {ولأبويه لكل واحد منهما السدس} فالأب له السدس على قدم المساواة بينه وبين الأم في حالة معينة، كما أن الأنثى لها حصة في التركة أكبر من الذكر في حالات أخرى... ويكفي أن تراجع قوله تعالى: { يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا} [النساء: 11]
فالمساواة في الإرث بين الذكر والأنثى – أستاذ اليزمي – فيه اعتداء على حق الأنثى والذكر على السواء.. وربما أنت لا تفهم أن التقسيم يأتي وفق منظومة شرعية وفلسفة دينية متكاملة تتوافق فيها القسمة مع التكاليف في النفقة وفي غيرها. فلا يجوز أن يبتر شيء جزئي من شرع كلي ويوزن بموازين غير المسلمين... ثم تلجئك امرأة تافهة للاعتذار عن عقيدة المغاربة المسلمين وتعلن على رؤوس الأشهاد أنك مع المساواة في تقسيم التركة من غير إدراك لمنظومة الشريعة الإسلامية وفلسفتها الاجتماعية التي تملأها الرحمة والعدل في أعلى صورها... لكن ماذا أقول في من لا يرى ضياء الشمس إذا كان يشكو من العمى؟
وعلى هذا المنوال يمكنك أن تنسج مفاهيمك حول جوانب من الشريعة الإسلامية. واعلم أن الغرب غير المسلم لا يمكن أن يرضى عنك ولا عن غيرك مهما قدمت نفسك حداثيا وديموقراطيا ومتنورا ومتحررا... حتى تتبع ملته. ولك في الملحدة زينب الغزوي خير مثال وقد رأيت كيف استقبل نقدها لك وللمغرب بالتصفيقات الحارة بين حين وآخر لا لشيء إلا لأنها اتبعت ملتهم، وصدق الله تعالى: {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} [البقرة: 120]
نصيحتي لك أستاذ اليزمي في هذا المقام أن تقول لما ورد في القرآن والسنة: سمعنا وأطعنا. وبعد ذلك من حقك أن تبحث عن الحكمة في أي تشريع رباني. وصدقني سوف تجد في أمهات الكتب الإسلامية لآلئ مبهرة وإعجازا منقطع النظير في عظمة التشريع الإسلامي ورحمته، وهو في النهاية تنزيل من رب العالمين (بفتح اللام) أعلم العالمين (بكسر اللام) وأحكم الحاكمين وأرحم الراحمين.
فإن وجدت بغيتك وضالتك في بحثك فبها ونعمت، وإن لم تجد فاقبل شرع الله كما هو وسلم تسليما، واتهم رأيك البشري القاصر مهما كان مبلغك من العلم. ولا تنس أن خلق الله المعجز في الكون والإنسان والحياة دليل مادي على كون شرع الله تعالى معجز ومبهر وراق وفيه الرحمة والعدل والخير كله للإنسان المؤمن في الدنيا والآخرة.

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

عندما يقول الله تعالى شيئا، وتقول أنت بخلافه عنوة وأنت تعلم على من تعترض فإني أخشى عليك وأشفق من حالك... اعتبر هذا الكلام نصيحة مشفق عليك ولا تضعه في أي خانة أخرى.

زينب الغزوي أعلنت خلال مداخلتها التي دامت أكثر من عشر دقائق أنها ملحدة، وأنها مؤسسة حركة (مالي) التي دعت وتدعو إلى الإفطار العلني في رمضان وأنها ناشطة في حركة 20 فبراير... غير أن هذه الملحدة والمتمردة على دين آبائها ليس كل ما قالته غير صحيح. فمسألة الظلم والفساد وما إلى ذلك شيء واقع لا بد أن يرتفع. وما نختلف فيه مع حركة 20 فبراير هو أن يقوم مثل هذه الفيروسات القاتلة بالنضال من أجل محاربة الفساد وهي تمثل أوج الفساد العقدي والسلوكي والخلقي... الذي هو أشد وأنكى من الفساد المالي والمعيشي... إذ ليس بعد الكفر ذنب.

وكمثال بسيط على الفساد والظلم في بلادنا هو أنا شخصيا – أيها الأستاذ المناضل – ولا شك أنك سمعت بقصتي التي تبكي الصخر الصلد... أنا الذي لم أستطع استرجاع معاش أولادي المعلق منذ اعتقالي سنة 2003 ناهيك عن ثماني سنوات من السجن الظالم وسجن ولدي خمس سنوات... فهل تدرك ياأستاذ حجم الضرر الذي أصابني في نفسي وفي أسرتي ظلما وجورا وبغيا وعدوانا؟ وهل تدرك أنني ما أنا إلا نموذج على عمق الظلم في هذا المغرب العزيز؟ لهذا فأنا مع جل مطالب حركة 20 فبراير في نضالها السلمي لو أنها لم تتلوث بمثل زينب الغزوي التي تحمل اسم إحدى أمهات المؤمنين وأسفاه! ولو أنها (أي الحركة) عرفت كيف تحترم ثوابت الأمة فلا تقحم ما يخالف دين المغاربة في مطالب الشعب في الوقت الذي لا يرضى هذا الشعب أن يمس في دينه ولو باسم مكافحة الفساد.

وفي الختام أرجو أن تتقبل ملاحظاتي هذه برحابة صدر تقبلا يضاف إلى رصيدك الطيب في ما هو معروف عنك من تواضع وحسن خلق. وما جرى منك في فرنسا أدعوك إلى مراجعته والتراجع عنه بل والتوبة منه، فالتوبة تجُب ما قبلها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار بلادي
KHBAR BLADI

برلماني من العدالة والتمية يتهم اليزمي بالتحيز إلى حزب (البام)

إدريس اليزمي

أفادت مصادر برلمانية موثوقة ل " أخبار بلادي "أن البرلماني نورالدين قربال من حزب العدالة والتنمية، اقترح في آخر تدخل في الإجتماع الأخير للجنة الداخلية التي عقد يوم الخميس الماضي بمقر مجلس النواب لمناقشة والتصويت على مشروع قانون اعتماد ملاحظة مستقلة في الإستحقاقات المقبلة (اقترح) منح جهات أخرى لها مصداقية صفة ملاحظ، مشددا بأن اللجنة المختصة ينبغي أن لا يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد علل البرلماني نورالدين قربال تدخله ورفضه أن يترأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان للجنة المختصة لمراقبة الإنتخابات، لما صدر عن رئيس المجلس المذكور، إدريس اليزمي بإحدى لقاءاته الأخيرة بفرنسا، حيث كشف قربال أن اليزمي أظهر تحيزا لحزب معين في اللقاء المذكور.

Revue de Presse du Conseil National

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

حقوقي مغربي: إنجاح الانتقال الديمقراطي يتطلب إعمال قيم الحوار وتسييد ثقافة نبذ العنف

تونس 11-9-2011 قال نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان السيد عبد اللطيف شهبون إن تحقيق وإنجاح الانتقال الديمقراطي يقتضي "إعمال الحكمة وقيم الحوار وتسييد ثقافة نبذ العنف في إطار من التوافق والقطيعة مع الفساد".

وقال المسؤول الحقوقي المغربي، في كلمة باسم المنظمة أمام المؤتمر السادس للرابطة التونسية لحقوق الإنسان المنعقد حاليا بتونس العاصمة، إن الانتقال الديمقراطي "عملية معقدة تتطلب الحوار والتدرج"، مشددا على أهمية "إشراك الجميع وتضافر الجهود من أجل إنجاح الإصلاح السياسي".

وبعد أن نوه بالدور الذي لعبته الرابطة التونسية في الدفاع عن حقوق الإنسان في ظل ظروف صعبة خلال العهد السابق، أبرز الأهمية التي يكتسيها مؤتمرها الحالي، الذي ينعقد في سياق ظرفية تتسم ببناء "الدولة المواطنة التي تقوم على مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية".

ويذكر أن مؤتمر الرابطة التونسية، الذي يعقد تحت شعار (اليقظة من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس)، يشهد مشاركة وفد من الحقوقيين المغاربة يضم ممثلي عدد من الهيئات والمنظمات الوطنية لحقوق الانسان، من بينها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسه السيد إدريس اليزمي.

وقد أجرى السيد اليزمي، الذي يرأس في الآن ذاته المؤسسة الأورومتوسطية لمساندة المدافعين عن حقوق الإنسان، التي فتحت مؤخرا مكتبا لها في تونس لدعم الجمعيات الحقوقية في هذا البلد، سلسلة لقاءات، على هامش المؤتمر، مع عدد من الفعاليات الحقوقية المشاركة من بينها رئيسة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان السيدة سهير بلحسن، تناولت على الخصوص وسائل تطوير التعاون في المجال الحقوقي.

Revue de Presse du Co

أندلس برس
جريدة مغاربة العالم

صرخة حقوقية جديدة لتنسيقية عائلات المعتقلين في "ملف بليرج"

جددت سميرة الرماش، رئيسة المنسقة الوطنية لعائلات باقي المعتقلين في "ملف بليرج"، مطلب التنسيقية لـ"إنهاء الوضعية المعتلة التي تميز تدبير الملف، ليس فقط بإعادة الأمور إلى سابق عهدها، بل بالعودة إلى منطق الانفراج وذلك بتمتيع ذوينا بحريتهم ورد الاعتبار لهم"، مضيفة في بلاغ صادر عن التنسيقية، توصلت "أندلس برس" بنسخة منه، أن "كل القوى الحقوقية والمدنية المغربية أجمعت على ضرورة وضع نهاية لهذه القضية بإطلاق سراح من تبقى من معتقلين في الملف ورد الاعتبار لهم. خصوصا بعد الانفراجة التي عرفتها القضية مع إطلاق سراح بعضهم في أبريل الماضي".

وتوقف البيان أيضا، عند أطوار الإعتصام الذي نفذته التنسيقية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان – الرباط في 10 شتنبر الجاري، والذي جاء "كحركة احتجاجية على الوضع الذي وصل إليه المعتقلون من قبل العائلات بعدما استنفذت جميع السبل لإثارة الإنتباه للوضعية اللاإنسانية التي يعيشها ذووهم في سجن تولال 2 بمكناس منذ 18 ماي 2011"، خاصة أنه "تم الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين في الملف بتاريخ 14 أبريل الماضي، دون الإفراج عن آخرين"، وتلى ذلك "العديد من الخيبات، على إثر الأحداث التي عرفها السجن المحلي بسلا يومي 16 و 17 ماي الأخير، وأعقبها ترحيل قسري في إطار عقاب جماعي لباقي المعتقلين إلى سجن مكناس تولال 2، قبل فقدان أي اتصال بهم".

كما استنكر البيان وضعية المعتقلين اليوم، حيث "لا زالوا في زنازين انفرادية، ليس لهم الحق إلا في 15 دقيقة للفسحة من يوم الإثنين حتى يوم الجمعة، و15 دقيقة كمدة محددة للزيارة المشبكة، لتصل في هذا الأسبوع إلى 25 دقيقة".

المصدر: **أندلس برس- مراد العلوي**

Revue de Presse du Conseil Na

التجديد

هيئات وفاعلون حقوقيون يتشبثون بالإفراج

اعتصام لتنسيقية عائلات باقي المعتقلين في ملف "بليرج" بالرباط

طالبت العديد من الهيئات والفاعلين الحقوقيين والسياسيين إلى جانب عائلات باقي المعتقلين في ملف "بليرج" في اعتصام دام لمدة يوم أول أمس أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، (طالبت) بالإفراج الفوري عن ما تبقى من معتقلي ما بات يعرف بملف "بليرج"، معبرين عن خيبة أملهم في توقف مسلسل الإفراج عن باقي المعتقلين السياسيين في هذا الملف وباقي القضايا السياتسية الأخرى مما اعتبروه يشكل نكوصا سياسيا وردة حقوقية في مسار الإصلاحات التي تتحدث عنه الدولة وتروج له، وأضافت ذات الهيئات والفاعلون أن هذا الملف والاعتقال السياسي عموما يعد أحد الفضائح السياسية للدولة المغربية كما أن استمراره يجعل من شعار دولة الحق والقانون ومقتضيات الدستور الجديد مجرد حبر على ورق، كما أجمع كل الفرقاء الحاضرون على عزمهم مواصلة النضال بما لهم من جهد ووسائل إلى حين الإفراج عن كافة المعتقلين السيتاسيين في هذا الملف وفي غيره.

في هذا الصدد قال المعتقل السياسي السابق في هذا الملف والأمين العام لحزب الأمة محمد المرواني، في كلمة له عقب الاعتصام، أنه لا يجوز للدولة أن تطلق البعض وتبقي على البعض الآخر في ذات الملف، وأضاف بأن الدولة خيبت الآمال لدى الكثيرين عندما أعلنت مواصلة الإفراج عن المعتقلين السياسيين في دفوعات دون أن تفي بوعدها في ملف يعد حسب المرواني خطأ سياسيا على الدولة تصحيحه كما عليها الاتعاظ من التحولات الجارية حولها.

من جانبه قال المعتقل المفرج عنه في ذات الملف وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية لعبادلة ماء العينين، أن على الدولة تمتيع كافة المعتقلين السياسيين بالحرية، وانه كان حريا بها أن تجعل من طي ملف الاعتقال السياسي أحد العناوين الكبرى في التحول الديمقراطي لكنها أبت إلا أن تؤكد استمرار التحكم والممارسات ذات الصلة بالعهد البائد وبالعقليات القديمة، مضيفا أن ما يحدث من تجاوزات حقوقية داخل السجون المغربية للمعتقلين السياسيين يعمق من معانات الأسر ويجعل الدولة تضرب عرض الحائط بكل المواثيق الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

إلى ذلك عرفت الوقفة الختامية لاعتصام الأسر كلمات حقوقية وسياسية لكل من، المركز المغربي لحقوق الإنسان ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان وحزب اليسار الاشتراكي الموحد، والتي اعتبرت كلها أن هذا الملف يشكل فيحة سياسية على جبين الدولة المغربية، وان المحاكمة تعد صورية وباطلة ولا أساس لها من الصحة، كما اكدت لذات الهيئات المتحدثة حالة الردة السياسية والحقوقية التي يعيشها المغرب وأيضا يعبر عن غياب الإرادة الحقيقية لدى الدولة للقطع مع هذه العقليات التي وصفها أحدهم بالبائدة. إلى ذلك قالت الأسرة الحقوقية الحاضرة أن الدولة خيبت آمالهم وانتظاراتهم باستمرار الاعتقال السياسي في الوقت الذي كانوا ينتظرون فيه محاكمة الجلادين والفاسدين، وأن المؤشرات الجارية على الساحة الوطنية تؤكد استمرار عقلية المخزن القديمة وأن الدولة لم تستوعب بعد الدروس المطلوبة من التحولات الجارية على المستوى العربي والإقليمي. كما خلصت كل المداخلات الحقوقية والسياسية على أن تعسفات الدولة لن توقف إرادة شعب متعطش ومتطلع إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وضمن كلمة الاعتصام التي عممتها عائلات باقي المعتقلين في ملف "بليرج" والذي حضرو رفقة أطفالهم الصغار، اعتبروا أن هذا الاعتصام يأتي كحركة احتجاجية على الوضع الذي وصل إليه المعتقلون في ما يسمى ملف "بليرج" من قبل العائلات بعدما استنفذت جميع السبل لإثارة الانتباه للوضعية اللإنسانية التي يعيشها ذويهم في سجن تولال 2 بمكناس منذ 18 ماي 2011، كما عبرت العائلات من خلال ذات الوثيقة عن خيبة أملها بعد وعود الدولة الكاذبة، كما تحدثت العائلات عن الترحيل القصري في إطار العقاب الجماعي الذي تعرض له معتقليها بعد أحداث 16/17 ماي الفارط بسجن الزاكي بسلا على الرغم من تبرؤ المعتقلين من تلك الأحداث وهو ما تسبب في فقدان الاتصال بين المعتقلين والعائلات حتى يوم الناس هذا، بستثناء توصلهم بما يفيد ويؤكد تعرض ذويهم لكل أنواع الإهانة والتعذيب.

يذكر أن تنسيقة العائلات المذكورة إلى جانب مختلف الهيئات الحقوقية الوطنية أرسلت العديد من الرسائل ذات الصلة بالموضوع إلى كل من الوزير الاول ووزير العدل ووزير الداخلية والكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوب العام لإدارة السجون، كما يشار إن أن ملف "بليرج" الذي انطلقت أطواره منذ 2004 وعرف متابعة 35 فردا اثنين منهم في حالة سراح، تم الإفراج على الدفعة الأولى منهم في 14 أبريل الماضي وما يزال 18 معتقلا يرزحون حتى اليوم في السجن في نفس القضية.

محمد لغروس

Revue de Presse des Droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

(عبدالمجيد بزيوات)

عائلات معتقلي خلية بليرج تنفذ اعتصامها

نفذت عائلات ما تبقى من المعتقلين في ملف بليرج أول أمس (السبت) أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اعتصاما استمر من العاشرة صباحا إلى غاية الرابعة مساء.

وشارك في هذا الاعتصام أفراد عائلات المعتقلين ال21 الذين لم يستفيدوا من العفو في إطار ما يعرف بملف خلية بليرج، تمت خلاله المطالبة بالإفراج الفوري عن هؤلاء المعتقلين، وإعادة نقلهم إلى السجن المحلي بسلا، بعد أن قضوا حوالي أربعة أشهر في سجن تولال عقاب لهم، على خلفية ما وقع في سجن سلا خلال شهر ماي الماضي. كما شدد الحاضرون على ضرورة تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في شخص الحقوقي محمد الصبار، معتبرين أن هذا الملف يحتاج إلى إرادة سياسية قوية، لطيه نهائيا، وبدون خسائر إضافية.

وشددت تنسيقية عائلات باقي المعتقلين في ملف بليرج على ضرورة إنهاء وضعية ذويها بالعودة إلى منطق الانفراج وبتمتيع المعتقلين بحريتهم ورد الاعتبار لهم. واعتبرت التنسيقية، في الكلمة التي ألقتها على هامش اعتصام أول أمس، أن اللحظة تتطلب اتخاذ خطوات نوعية «تضع حدا لمحنتنا، وأملنا أن يطوى ملف بليرج نهائيا»، كما أعلنت التنسيقية احتفاظ العائلات والأسر بحقها في الدفاع عن حقوقها بكل الطرق المشروعة قانونيا ونضاليا.

ويأتي هذا الاعتصام احتجاجا على الوضع الذي وصل إليه المعتقلون، وبعد أن استنفدت العائلات جميع السبل لإثارة الانتباه للوضعية اللاإنسانية التي يعيشها ذووهم في سجن تولال 2 بمكناس منذ 18ماي 2011.

وقفة احتجاجية سابقة لعائلات المعتقلين

(خاص)

ولم تخف التنسيقية أن بخبر الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين في هذه الخلية يوم 14 أبريل الماضي، «استبشرنا خيرا وتنامت آمالنا بقرب وضع نهاية لهذه القضية، خاصة مع ما قيل لنا يومها من أن هذا الإفراج مجرد بداية ودفعة أولى نحو انفراج حقوقي واسع في آجال قريبة.

صبرنا وتحملنا وواجهنا الموقف، لكن توالت علينا من بعد الخيبات، إذ سرعان ما ستتغير الصورة، لنجد أنفسنا أمام سياق جديد مخالف تماما، وذلك على إثر الأحداث التي عرفها السجن المحلي بسلا يومي 16 و 17 ماي الأخير أعقبها ترحيل قسري في إطار عقاب جماعي لذوينا إلى سجن مكناس تولال 2، لنفقد معه كل اتصال بهم»،وتحدثت العائلات عما أسمته «ماساة حقيقية ما زالت فصولها متتالية إلى يومنا هذا، والغريب أنه رغم أنهم غير معنيين بما جرى، بل وأصدروا بيانا في الموضوع، فإن ذلك لم يشفع لهم وتعرضوا هم أيضا لكل أنواع الإهانة والتعذيب.

لم نظل مكتوفي الأيدي إزاء هذه الوضعية المأساوية، راسلنا الجهات الرسمية المسؤولة وذات الصلة لوضع حد لمعاناة ذوينا، لكن بدون نتيجة، فقد بقي الحال على ما هو عليه، مقابل لقائنا بالعديد من الهيآت الحقوقية ووجدنا منها التضامن المطلق وقد قامت بدورها بمراسلة الجهات الرسمية المسؤولة».

وحملت التنسيقية الدولة والأحزاب والجمعيات مسؤولية ما يمكن أن يقع للمعتقلين المذكورين، معتبرة أن إطلاق سراحهم أمر مستعجل.

نادية البوكيلي

بيان اليوم

جمعيات حقوقية تستغرب استبعادها من حضور مؤتمر الرباط

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدفع في اتجاه تبني المغرب لنموذج الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

فتن العفاني

أظهر النقاش الذي عرفته أشغال المؤتمر رفيع المستوى حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الوقاية من التعذيب بإفريقيا» الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي الأربعاء والخميس الماضيين بالرباط بدعم من سفارة بريطانيا بالمغرب وجمعية الوقاية من التعذيب في إفريقيا والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدفع في اتجاه تبني نموذج الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومراقبة أماكن الاحتجاز المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بحيث يكون المجلس مشرفا عليها باعتباره هيئة وطنية لحقوق الإنسان.

هذا الطرح دعمه المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة في تدخل ألقاه في افتتاح هذا المؤتمر، حينما أكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصبح يتمتع بمزيد من الاستقلالية والفعالية في حماية حقوق الإنسان وبصلاحيات واسعة وطنيا وجهويا تشمل زيارة المؤسسات السجنية، مقترحا إجراء تقييم هادئ وجدي لحصيلة عمل مؤسسات حقوق الإنسان الإفريقية والسلطات القضائية والمجتمع المدني فيما يتعلق بزيادة أماكن الاحتجاز، وذلك في أفق وضع خريطة لهذه الأماكن وتنوعها وانظمتها القضائية والسلطات التي تشرف عليها والتوقف عند العراقيل والإكراهات التي تحول دون الولوج إليها، وتحديد الخصاص المطروح على مستوى مهنية الزيارات».

نفس المسار خطاه حميد الكام في تدخل ألقاه باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الجلسة الثانية من أشغال المؤتمر التي تمحورت حول زيارة أماكن الاحتجاز، إذ أبرز أن مصادقة الحكومة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقرب إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب التي ستناط بها مسؤولية إعداد تقرير سنوي وتقديمه أمام اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التعذيب، تعد «ثمرة جهود بذلها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا في ظل ظرفية سياسية وبرنامية وطنية ملائمة لحماية والنهوض بحقوق الإنسان».

ويبدو أن أحد خبراء اللجنة الأممية الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يحمل ذات القناعة، إذ أكد خلال النقاش الذي شهدته المائدة المستديرة حول موضوع «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كآلية لمنع التعذيب»، «أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مهيأة للقيام بمهام الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومراقبة أماكن الاحتجاز، مستطردا بالقول «إن الدولة لها كامل الصلاحية في تبني النموذج الذي تراه مناسبا فيما يتعلق بالية الوقاية من التعذيب ومراقبة أماكن الاحتجاز، إذ بإمكانها أن تتبنى النموذج الذي يخول فيه للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هذا الاختصاص عبر توسيع صلاحياتها ومدها بالإمكانيات الضرورية للقيام بذلك، أو اختيار إحداث آلية مستقلة عن الجهاز التنفيذي والمؤسسات الوطنية».

وأوضح أن اللجنة الفرعية الأممية لمنع التعذيب لا تتدخل من أجل فرض على الدول تبني نموذج معين للآليات الوقائية، وأن عمل اللجنة يتمحور كما ينص على ذلك البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في تقديم المشورة والمساعدة للدول الأطراف إذا تطلب الأمر ذلك عند إحداث الآليات الوقائية لمنع التعذيب، وتقديم التوصيات والملاحظات اللازمة إلى الدول الأطراف لتعزيز قدرات هذه الآليات.

أشغال المؤتمر الذي عرف نقاشا عميقا وكان فرصة استعرض فيها ممثلو المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان تجاربهم فيما يخص آلية الوقاية من التعذيب، لم تستدع لحضوره جمعيات حقوق الإنسان بالمغرب ولو بصفتهم كملاحظين، واستغرب عدد من الفاعلين الحقوقيين خاصة داخل المجموعة الوطنية للترافع من أجل المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتي تضم عشرين جمعية، هذا الإقصاء من حضور نقاش ذي راهنية وأهمية كبرى بالنسبة للمغرب.

وقال رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان محمد الزهاري في تصريح لبيان اليوم«إن المنظمات الحقوقية تعد تقريرها الموازي حول إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب وهو يهم الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى الآن، وإن اختيار المجلس تنظيم المؤتمر دون استدعاء الجمعيات الحقوقية لحضور نقاش مهم حول آليات الوقاية من التعذيب ومراقبة أماكن الاحتجاز، يعد انعكاسا لحالة عدم إكمال المجلس لهيكلته الجديدة، إذ أن المجلس الذي يخضع إحداثه طبقا لما تنص عليه مبادئ معاهدة باريس لازال منذ إعلان تأسيسه في مارس الماضي يضم فقط الرئيس والأمين العام».

وأضاف أن «الجمعيات الحقوقية لازالت تنتظر أن يتم المجلس هياكله حتى يصبح بالفعل مؤسسة تداولية، ويمكن عقد دوراته ومن ثم تقييم العمل الذي يتم القيام به على مستوى مثلا مناهضة التعذيب ..»

أما عبد الإله بن عبد السلام نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان العضو بالمجموعة الوطنية للترافع من أجل المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، فقد استغرب عدم استدعاء المجلس للجمعيات الحقوقية، خاصة وأن مثل هذا النقاش الذي يتناول مناهضة والوقاية من التعذيب يدخل في نطاق مجالها، مذكرا في هذا الصدد بالندوة الوطنية التي كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في صيغته السابقة أن نظمها واستدعى لها الجمعيات الحقوقية.

ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وأردف المتحدث قائلا «إن دور المجتمع المدني أساسي خاصة والأمر يتعلق بموضوع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي يهم المجتمع ككل ويتطلب التعبئة من أجل مناهضته وإقرار الآلية الكفيلة بالوقاية منه، أما إذا كان المجلس يعتبر المؤتمر يدخل ضمن برنامج الاجتماعات الداخلية للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان فلا ضير إن لم نحضر». وأشار في هذا الصدد إلى أن المجموعة الوطنية للترافع من أجل المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، سبق لها أن قدمت مقترحها بشأن نموذج الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بمراكز الاحتجاز التي تنص عليها مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، حيث تمت بلورته في نص وثيقة مرجعية حول إحداث هذه الآلية لتكون مستقلة عن السلطات الحكومية والمؤسسات الوطنية.

في حين اعتبر مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف أن إطلاق المجلس الوطني للنقاش حول مناهضة التعذيب يدخل في باب تفعيل البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، معلنا الاستعداد للانخراط في أي مبادرة إيجابية لمناهضة التعذيب والوقاية منه.

وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية تحكمهما علاقة التكامل وليس علاقات التنافس، قائلا «كما تفاعلنا سابقا مع هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها سنتفاعل ونتعامل إيجابيا مع كل مبادرة تهدف إلى مناهضة التعذيب، إن حماية حقوق الإنسان تفرض هذا التفاعل والتعامل الإيجابي».

هذا وتجدر الإشارة إلى أن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب الذي صادق عليه المغرب مؤخرا يقضي بان على الدول الأطراف إنشاء الية وقائية وطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وحدد مهام هذه الآلية في زيارة أماكن الاحتجاز بمختلف أنواعها سواء مراكز الشرطة أو السجون، ومقرات الخدمات الأمنية والاستخباراتية، ومراكز احتجاز الأحداث ومراكز شرطة الحدود ومناطق العبور في المطارات والموانئ ونقط الحدود البرية ومراكز احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء ومقرات الاحتجاز في ظل الاختصاصات القضائي العسكري، وغيرها.

هذا فضلا عن اضطلاع هذه الآلية بمهمة تقديم تقارير سنوية، وتحليل مؤشرات معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز لتعزيز حمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مع مراعاة المعايير ذات الصلة.

Libération

L'USFP plaide pour le renforcement juridique des mécanismes de la transparence

Ph.Lmoussaoui

«Je dis bravo à ceux qui ont élaboré les statuts du Conseil de la concurrence. Nous ne pouvions tout simplement rien faire ! ». L'exclamation est d'Abdelali Benamour, le président du Conseil de la concurrence. Prononcé en direct de l'atelier que la commission du programme électoral de l'Union socialiste des forces populaires a dédié aux réformes politiques et économiques pour lutter contre « al fassad », un concept intraduisible et derrière lequel sont regroupés tout à la fois la mauvaise gouvernance, la corruption, la malversation et les passe-droits », le constat du président Benamour vaut son pesant d'or. A quelques semaines du lancement de la campagne électorale pour les législatives du 25 novembre, les usfpéistes se mobilisent et ont bien l'intention de faire de la moralisation de la vie publique et de la lutte contre «al fassad » leur cheval de bataille. « Il y a une volonté politique forte pour procéder à une rupture avec les pratiques du passé. Mais l'arsenal juridique actuel pour combattre toutes ces mauvaises pratiques liées à la mauvaise gouvernance, à la corruption, aux systèmes de rentes, etc, reste faible. Aujourd'hui, la nouvelle Constitution autorise tous les espoirs à condition d'ancrer l'Etat de droit à travers des institutions représentatives. Il s'agit bien d'implanter une économie de marché, encadrée par l'Etat et, surtout, au service du citoyen. L'USFP soutient ce que font des institutions tels que le Conseil de la concurrence, l'Instance centrale de la prévention de la corruption, le Conseil national des droits de l'Homme, le Médiateur, etc. Il est important que toutes les conditions en termes d'indépendance, de pouvoir de décision, d'expertise soient réunies pour que ces institutions puissent jouer pleinement leur rôle », explique Habib El Malki, celui-là même qui préside aux destinées de la commission en charge du programme électoral de l'USFP.

Pour ce faire, l'atelier organisé samedi 10 septembre au siège rbati du parti de la Rose a donné la parole à Abdelali Benamour, le président du Conseil de la concurrence, Abdesslam Aboudrar, le président de l'Instance centrale de la prévention de la corruption, Mohamed Sebbar, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Abdessamad Saddouk de la CGEM, Rachid Filali, le SG de Transparency Maroc et à l'Usfpéiste H. Serghini.

La Constitution adoptée le 1er juillet dernier érige la transparence, le contrôle et la reddition des comptes en grands principes généraux. L'Instance centrale de prévention de la corruption, le Conseil de la concurrence ou encore le Conseil national des droits de l'Homme ont fait leur entrée dans la loi suprême. Ces trois institutions sont, à la faveur du nouvel environnement constitutionnel, en train de faire leur mue et de se préparer à une nouvelle vie institutionnelle, les coudées plus franches.

« L'entreprise marocaine n'est pas aux premières lignes du combat contre la corruption »

«Mais nous revenons de loin. Sans pouvoir décisionnel, en plus du fait que rien n'avait été prévu pour que toutes ces instances qui travaillent dans le domaine de la transparence coordonnent leurs actions. Chacun travaillait dans son coin et les énergies étaient dispersées », admet Abdeslam Aboudrar qui annonce dans la foulée que l'Instance centrale de la prévention de la corruption qu'il préside va changer d'intitulé. Il faudra désormais parler d'Instance nationale pour l'intégrité, la prévention et la lutte contre la corruption.

Abdelali Benamour n'est pas près non plus d'oublier le parcours du combattant qui a été celui du Conseil de la concurrence créé il y a un peu plus de deux ans. Aux fonctions purement consultatives, cette institution s'est pourtant mobilisée pour militer en faveur de la réforme et mener des actions de sensibilisation à travers le Maroc. Mais par-dessus tout, cet économiste s'est attelé à mettre à niveau le Conseil de la concurrence. 20 cadres ont été formés pour que, justement, ce conseil « joue pleinement son rôle » à travers un pouvoir d'enquête, un pouvoir décisionnel et aussi une indépendance avérée à l'égard du pouvoir exécutif. Le chemin de la transparence est escarpé. Abdessamad Saddouk, venu prêcher la bonne parole au nom du patronat marocain, est loin d'être un adepte de la langue de bois. « Le secteur privé n'est pas en première ligne dans la lutte contre la corruption. L'entreprise n'a pas intégré la culture de la dénonciation. Les plaintes publiques sont très rares, la dernière remontant à 2000. A cela, il convient d'ajouter qu'il y a un certain scepticisme des entreprises face à la stratégie de lutte contre la corruption. La faiblesse de l'Etat en la matière est mise en avant autant que la puissance de l'administration qui continue de faire peur au monde de l'entreprise », fait valoir A. Saddouk tout en levant le voile sur les actions menées par la CGEM dans le domaine de la lutte contre la corruption et ce à travers sa commission éthique et déontologique.

«La volonté politique de lutter contre la corruption n'existe que dans le discours mais pas dans les faits ». C'est le constat amer que dresse l'activiste de la transparence, Rachid Filali. « Youssoufi avait bien déclaré qu'un tel combat était l'une des priorités du gouvernement d'alternance. L'USFP avait bien conscience de l'étendue du problème. Qu'est-ce qui a été fait depuis ? », s'interrroge-t-il. Pour lui, la crise actuelle est d'abord et avant tout une crise de confiance parce que, explique-il, il y a confusion entre intérêt général et intérêt personnel. « N'oubliez pas que l'un des premiers slogans du Mouvement du 20 février a été le suivant : pas de pouvoir pour ceux qui veulent faire des affaires. Sans reddition des comptes, y compris pour les partis, il ne saurait y avoir de retour de la confiance ». C'est l'une des raisons pour lesquelles Transparency Maroc va proposer aux partis politiques marocains un pacte pour l'intégrité des élections, un mécanisme que l'association veut également étendre aux marchés publics et aux services délégués.

Le retour de la confiance sera-t-il au rendez-vous des élections législatives anticipées du 25 novembre ? En tout cas, le Conseil national des droits de l'Homme entend remplir sa mission pour que ce scrutin se déroule dans des conditions d'honnêteté et de transparence. «Les conditions de vote mais aussi la question de ceux qui travaillent pendant la campagne électorale, qu'ils soient militants ou pas, font partie de nos préoccupations » affirme M. Sebbar, le SG du Conseil national des droits de l'Homme.

Alors que les lois électorales sont désormais au Parlement et que députés et conseillers seront réunis en session extraordinaire dans les tout prochains jours, l'Usfpéiste Serghini lance un appel, comme une bouée à la mer, pour la construction d'une large coalition des forces vives de la nation « pour porter le projet de lutte contre la corruption ».

NARJIS RERHAYE

الخبر
AL KHABAR

الصبار يدعو إلى مشاركة حاملي السلاح في الانتخابات

الرباط- أحمد الأرقام

دعا محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحكومة وكافة الفاعلين السياسيين إلى تبني مقترحاته في ما يخص السماح لفئات أخرى التقيد أولا في اللوائح الانتخابية، وثانيا المشاركة في التصويت، بل والترشح في الانتخابات الجماعية، لأنها ليست ذات طابع سياسي، وتهم فئة حاملي السلاح من العسكريين، كونهم محرومين من هذا الحق، رغم أنهم يؤدون الضرائب مثلهم مثل باقي المواطنين، ولا يستفيدون من المشاركة بوضع مقترحاتهم العملية لتقديم الخدمات عن قرب للمواطنين في دوائرهم، وكذا السماح لبعض الفئات المحرومة بدورها من المشاركة، خاصة الأجانب الحاصلين على الجنسية المغربية.

وأكد الصبار، الذي فاجأ المشاركين والحاضرين، في لقاء نظمه نهاية الأسبوع حزب الاتحاد الاشتراكي بالرباط، بمقترحاته التي أكد أن لها صلة باحترام مبادئ حقوق الإنسان، مؤكدا أهمية تأجيل التصويت الاختياري إلى أيام أخرى دون اليوم المتفق عليه، لفئات كثيرة ممن قد يكونون لحظة التصويت خارج دائرة مقر سكناهم، من قبيل الصيادين وعمال الزراعة المتنقلين بين البوادي، وكذا عائلات الرحل وقاطني الجبال.

تتمة الصفحة 4

Revue de Presse du Conseil

الخبر
AL KHABAR

الصبار يدعو إلى مشاركة حاملي السلاح في الانتخابات

تتمة الصفحة الأولى

الرباط- أ.أ

وأضاف الصبار أنه يستغرب عدم اهتمام الأحزاب وبرلمانييها بفئات أخرى، حيث سيكون من الواجب وضع أوراق خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، كالمكفوفين، لتمكينهم بدورهم من اختيار ناخبيهم، كونهم مواطنين كاملي المواطنة، ولا حق لأحد في حرمانهم، حيث إن القانون منح إمكانية إيجاد صيغة ملائمة لهم.

ولأجل حماية الانتخابات من تسرب الفساد إليها، اقترح الصبار فرض إجراء على المرشحين، عبر فتح حسابات بنكية يحدد بموجبها سقف مصاريف الحملة الانتخابية، حتى لا يتم استخدام المال لشراء الذمم، والعمل على التمييز بين مساعدي المرشح والمناضلين، حيث يجب وضع مقتضى تنظيمي يحدد عددهم، وقاعدة الكتلة الناخبة في الدائرة المعنية، والمساحة التي يقطعونها، حتى لا يصبح توزيع المال على المساعدين، في إطار تعويضهم عن مهامهم، في إطار الحملة الانتخابية، وكأنه هبات مقنعة لشراء الذمم. كما اقترح الصبار نشر لوائح الناخبين خارج مكتب التصويت، في إطار الإخبار، وإعلان النتائج داخل مكتب التصويت، قبل عرضها على المكتب المركزي، حتى يتمكن ممثلو الأحزاب من التأكد منها، وعدم حرق أوراق التصويت مباشرة في الثانويات والمدارس، احتراما للبيئة، وضرورة احترام رموز المملكة، حتى يكون هناك تكافؤ بين المرشحين.